

الأداء المالي للموازنة العامة في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط العالمية  
للفترة (1970-2021)

*The financial performance of the general budget in Algeria in light of changes in  
international oil prices for the period (1970-2021)*

بوعلام عيسى<sup>1</sup>، محمد عيسى محمد محمود<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محبر استراتيجية التحول إلى اقتصاد أخضر (STRATEV)، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)

<sup>2</sup> محبر ديناميكية الاقتصاد الكلي والتغيرات الهيكلية (دينامكس)، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم (الجزائر)

تاريخ النشر: 30-12-2023

تاريخ القبول: 28-09-2023

تاريخ الاستلام: 04-08-2022

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للموازنة العامة في الجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط العالمية للفترة (1970-2021)، حيث ركزت الدراسة على التعريف بالموازنة العامة ومكوناتها (النفقات العامة والإيرادات العامة) في التشريع الجزائري، وكذلك التعرف على كيفية أدائها المالي من خلال تتبع مسارها وإبراز علاقتها بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية. توصلت الدراسة إلى أن الموازنة العامة تعاني اختلالات هيكلية عميقة، وهذا بسبب اعتمادها بالدرجة الأساس على عائدات الجباية البترولية في تكوين الإيرادات العامة وذلك من أجل المساهمة في تغطية النفقات العامة، الأمر الذي يشكل تهديدا لها ويجعلها عرضة للآثار السلبية التي تعكسها التغيرات السريعة والمفاجئة لأسعار النفط في الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: موازنة عامة؛ نفقات عامة؛ إيرادات عامة؛ أسعار النفط؛ جباية بترولية

تصنيف JEL: H61؛ H62؛ H68؛ Q41

**Abstract:**

The study aims to assess the financial performance of Algeria's general budget in view of the changes in global oil prices for the period 1970-2021. The study focused on the definition of the general budget and its components (public expenditures and public revenues) in Algerian legislation, as well as on how it performs financially by tracking its trajectory and highlighting its relationship with the fluctuations of oil prices in the world markets.

The study found that the public budget suffers from profound structural imbalances, because it relies primarily on petroleum revenues in the composition of public revenues in order to contribute to the coverage of public expenditures, thereby posing a risk to them and making them vulnerable to the negative effects of rapid and sudden changes in oil prices in world markets.

**Keywords:** Public Budget; Public Expenditures; Public Revenues; Oil Prices; Petroleum levy.

**Jel Classification Codes:** H61; H62; H68; Q41

## 1. مقدمة

تعتمد الجزائر على قطاع المحروقات في الحصول على أكثر من 60% من إيرادات الموازنة العامة، وفي المساهمة بأكثر من 30% من إجمالي الناتج المحلي، هذه الوضعية الاقتصادية والمالية، وضعت صناع سياسة المالية العامة في البلاد أمام تحديات رئيسية تتمثل في حماية الاقتصاد الوطني والموازنة العامة من تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكذلك العمل بكفاءة في استخدام الثروة النفطية لخلق التوازن والتوافق بين تحقيق أهداف التنمية وضمن المحافظة على حقوق الأجيال القادمة.

في هذا الإطار، تؤدي الموازنة العامة دورا حاسما في الجزائر باعتبارها الأداة الرئيسية التي يتم من خلالها تحصيل الثروة النفطية واستثمارها وتوزيعها لتحقيق نتائج اقتصادية، وبالنظر إلى العقود الخمسة الماضية، نجد أن الموازنة العامة وبفضل إيرادات قطاع المحروقات، قد ساهمت من خلال نفقاتها العامة في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي، غير أن ارتباط قطاع المحروقات بأسعار النفط غير المستقرة في الأسواق العالمية، يضع الموازنة العامة في كل مرة أمام تحديات كثيرة، وجب مواجهتها وتدارك نتائجها خاصة في الحالات التي يسجل فيها عجزا ماليا قياسيا، مما يعني البحث عن وسائل ومدخرات مالية لتغطيته وتمويله، وهذا من شأنه أن يلازم المالية العامة ديونا يصعب التخلص منها.

في هذا السياق، تتمحور إشكالية بحثنا في السؤال الرئيسي التالي:

**كيف مارست الموازنة العامة في الجزائر أداءها المالي في ظل التغيرات السريعة والمفاجئة لأسعار النفط في الأسواق العالمية؟**

ولكي يتسنى لنا معالجة وتحليل هذه الإشكالية، يتطلب الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الضوابط القانونية للموازنة العامة في التشريع الجزائري؟

- ما هي الآثار التي تعكسها تغيرات أسعار النفط على الموازنة العامة في الجزائر؟

### 1.1 فرضيات البحث:

- يعتمد إعداد الموازنة العامة بالدرجة الأساس على تقدير حاصل إيرادات الجباية البترولية.

- تتأثر الموازنة العامة في الجزائر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

### 2.1 أهمية البحث:

تعتبر دراستنا بالغة الأهمية في كونها تبحث في أكثر المواضيع أهمية في المالية العامة، حيث تهتم بدراسة وتحليل الموازنة العامة في الجزائر والتي تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق النمو الاقتصادي وإلى تحسين رفاهية المواطن وتحقيق المساواة الاجتماعية، في ظل اقتصاد يعاني عدم القدرة على خلق موارد مالية بعيدة عن قطاع المحروقات الذي يمثل المورد الرئيسي لإيرادات الموازنة العامة والتي تستخدمها في تغطية نفقاتها العامة.

### 3.1 أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مسار تطور الموازنة العامة في ظل تغيرات أسعار النفط.

- التعرف على الآثار التي تعكسها تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة.

- إبراز العلاقة بين الموازنة العامة وأسعار النفط.

### 4.1 هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية بحثنا، سيتم تناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

- الإيرادات العامة وعلاقتها بتغيرات أسعار النفط.

- النفقات العامة وعلاقتها بتغيرات أسعار النفط.
- الموازنة العامة وعلاقتها بتغيرات أسعار النفط.

## 2. الإيرادات العامة وعلاقتها بتغيرات أسعار النفط

حتى تستطيع الدولة أن تمارس دورها الاقتصادي والاجتماعي، يجب عليها أن تحدد مصادر إيراداتها العامة وذلك حتى تتمكن من تغطية نفقاتها العامة في شتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، ومع تطور نشاط الدولة أصبح تنويع وتحصيل الإيرادات من مصادر مختلفة، أمرا بالغ الأهمية من أجل تأمين وحماية الاقتصاد من تأثير الأزمات الاقتصادية والمالية التي يتكرر حدوثها باستمرار في الساحة الدولية.

### 1.2 الإيرادات العامة في التشريع الجزائري:

تعرف الإيرادات العامة عموما بأنها "أداة مالية تمثل مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي". (محززي، 2005، صفحة 145)

وتعرف أيضا بأنها "مجموع الأموال التي تتحصل عليها الدولة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة وسد الحاجات العامة، فالإيرادات العامة هي الوسيلة المالية التي تمكن الدولة من تنفيذ سياستها العامة، والأداة التي توزع الأعباء العامة وفقا لمبدأ العدالة والمساواة". (عمارة، 2015، صفحة 32)

أما في التشريع الجزائري، فتتضمن موارد الميزانية العامة للدولة طبقا لنص المادة 11 من القانون رقم 84-17 ما يلي: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1984، صفحة 1041)

- الإيرادات ذات الطابع الجبايي وكذا حاصل الغرامات.
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوي.
- الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
- التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة و المحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

وقد وردت الإيرادات العامة تحت اسم الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة في الجدول (أ) الملحق بقانون المالية السنوي، وصنفت حسب الشكل التالي: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2021، صفحة 65)

### 1- الموارد العادية

#### 1-1- الإيرادات الجبايية

- 001-201- حواصل الضرائب المباشرة.
- 002-201- حواصل التسجيل والطابع.
- 003-201- حواصل الضرائب المختلفة على الأعمال.
- 004-201- حواصل الضرائب غير المباشرة.

201-005- حواصل الجمارك.

1-2- الإيرادات العادية

201-006- حواصل ومداخيل أملاك الدولة.

201-007- الحوصل المختلفة للميزانية.

201-008- الإيرادات النظامية.

1-3- الإيرادات الأخرى

- الإيرادات الأخرى.

2- الجباية البترولية

201-011- الجباية البترولية

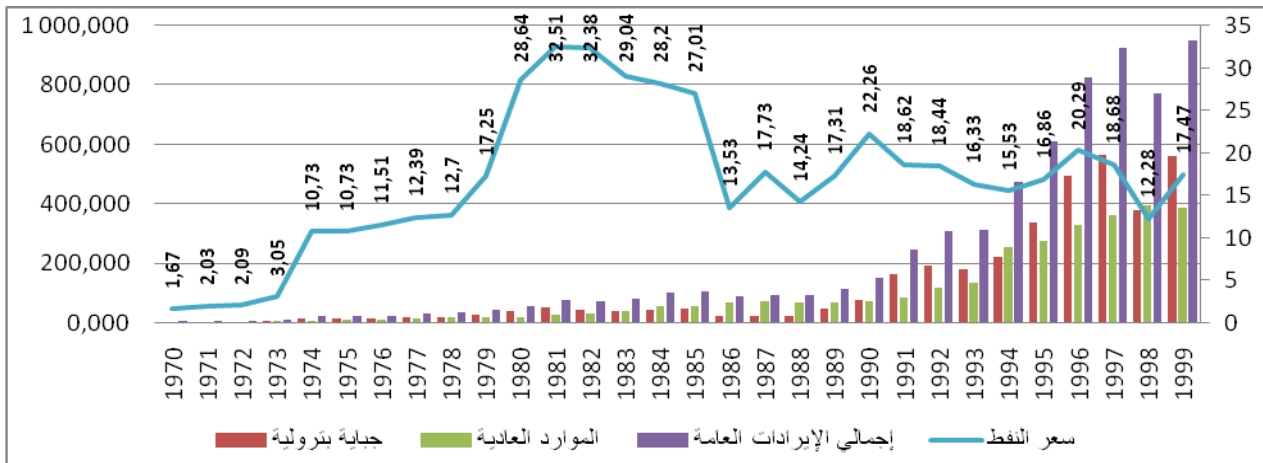
## 2.2 تطور الإيرادات العامة وعلاقتها بتغيرات أسعار النفط:

تعتمد الإيرادات العامة بشكل أساسي على إيرادات الجباية البترولية غير المستقرة، والمرتبطة بأسعار النفط، والتي تتصف بشدة التقلب وعدم اليقين والقدرة على التنبؤ بقيمتها في الأسواق العالمية، حيث شهدت فترة الدراسة الكثير من الأزمات النفطية، التي انعكس بعضها إيجابا على الجباية البترولية وحقق فوائض مالية كبيرة بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي بلغت أرقاما قياسية، وبعضها الآخر سلبا على الجباية البترولية، بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، فانخفضت إيراداتها المالية والتي كانت أحيانا بالغة التأثير. من خلال الشكل (1-1) والشكل (2-1) وبالاعتماد على بيانات الملحق (1/3)، يمكن تقسيم فترة الدراسة إلى فترتين:

### 1.2.2 الفترة من 1970 إلى 1999:

باستثناء سنتي 1986 و1998، عرفت الإيرادات العامة ارتفاعا مستمرا في قيمتها طيلة هذه الفترة، الشكل (1-1)، يرجع السبب في ذلك بالدرجة الأساس إلى التطور الإيجابي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي انعكست إيجابا على نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة.

الشكل (1-1): تطور الإيرادات العامة وعلاقتها بأسعار النفط للفترة (1970-1999)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق (1/3)

في الفترة من 1970 إلى 1985، فقد بلغت قيمة الإيرادات العامة 6,306 مليار دج سنة 1970 (أي بنسبة 26% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم قيمة 11,067 مليار دج سنة 1973 (أي بنسبة 32% من إجمالي الناتج المحلي)، أي بارتفاع قدره 4,761 مليار دج (بنسبة نمو 75,5%)، ثم قفزت بعدها في سنة 1974 وحققت قيمة بلغت 23,438 مليار دج (أي بنسبة 42% من

إجمالي الناتج المحلي)، أي بارتفاع قدره 12,371 مليار دج (بنسبة نمو 112%)، استمر هذا الارتفاع إلى أن وصل إلى قيمة 79,384 مليار دج سنة 1981 (بنسبة 41% من إجمالي الناتج المحلي)، يرجع هذا التطور الكبير والملاحظ إلى صدور قرار تأمين المحروقات سنة 1971 وإلى تأثير أزمة النفط الأولى 1973 والثانية 1979 بالدرجة الأساس والتي سمحت بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، فقد ارتفع سعر برميل النفط من 1,67 دولار للبرميل سنة 1970 إلى 3,05 دولار للبرميل وإلى 10,73 دولار للبرميل ثم إلى 32,51 دولار للبرميل لسنوات 1973 و1974 و1981 على التوالي، هذه التطورات انعكست إيجاباً على نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة، فقد ارتفعت من (21%) سنة 1970 إلى (37%) وإلى (57%) ثم إلى (64%) لسنوات 1973 و1974 و1981 على التوالي، لتتجاوز بذلك نسبة مساهمة الموارد العادية في إجمالي الإيرادات العامة.

في سنة 1982 انخفضت الإيرادات العامة بنسبة (6%) وبلغت قيمة 74,246 مليار دج (أي بنسبة 36% من إجمالي الناتج المحلي)، وهذا مقارنة بسنة 1981، يرجع ذلك إلى الانخفاض النسبي لسعر برميل النفط إلى 32,38 دولار للبرميل، وبذلك انخفضت نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة إلى (56%)، عرفت الإيرادات العامة بعدها عودة تدريجية وحسنت من قيمتها، فقد بلغت قيمة 80,644 مليار دج سنة 1983 (أي بنسبة 34% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفعت إلى قيمة 105,850 مليار دج سنة 1985 (أي بنسبة 36% من إجمالي الناتج المحلي)، يعزى ذلك التطور في قيمة الإيرادات العامة إلى النمو في قيمة الموارد العادية (37,6%) والذي فاق نمو الجباية البترولية (24%)، إذ بلغت نسبة مساهمة الموارد العادية في إجمالي الإيرادات العامة (53%) سنة 1983 ثم ارتفعت إلى (57%) سنة 1985.

**في الفترة من 1986 إلى 1999**، شهدت أسعار النفط بداية هذه الفترة انخفاضاً حاداً لقيمتها في الأسواق العالمية، فقد هوت إلى 13,53 دولار للبرميل سنة 1986، أي بانخفاض قدره (50%) وهذا مقارنة بسنة 1985، وبذلك تسببت في حدوث أزمة نفطية خانقة على الاقتصادي الجزائري، فقد انخفضت الإيرادات العامة بنسبة (15%) وبلغت قيمة 89,690 مليار دج (أي بنسبة 36% من إجمالي الناتج المحلي)، وبلغت معها نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة (24%).

بعد تلاشي تأثير الأزمة النفطية وتعافي السوق النفطية في السنوات الموالية، عرفت الإيرادات العامة ارتفاعاً في قيمتها وتحسناً مستمراً، فسجلت قيمة 92,984 مليار دج سنة 1987 (أي بنسبة 30% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم قيمة 152,500 مليار دج سنة 1990 (أي بنسبة 28% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفعت إلى قيمة 926,668 مليار دج سنة 1997 (أي بنسبة 33% من إجمالي الناتج المحلي)، يرجع ذلك إلى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية التي بلغت قيمة 20,479 مليار دج سنة 1987 ثم تضاعفت أكثر من ثلاث (3) مرات وبلغت قيمة 76,200 مليار دج سنة 1990، ثم تضاعفت بعدها أكثر من سبع (7) مرات لتبلغ بذلك قيمة 564,765 مليار دج سنة 1997، ومن جهة، ومن جهة أخرى إلى الإصلاحات الضريبية التي ساهمت في قدرة التحصيل الجباية والتي أدت إلى الزيادة في قيمة الموارد العادية، إذ بلغت قيمة 72,505 مليار دج سنة 1987 ثم ارتفعت بنسبة ضئيلة وحققت قيمة 76,300 مليار دج سنة 1990، ثم عرفت بعدها قفزة نوعية وتضاعفت هي الأخرى أكثر من أربع (4) مرات وبلغت قيمة 361,903 مليار دج سنة 1997.

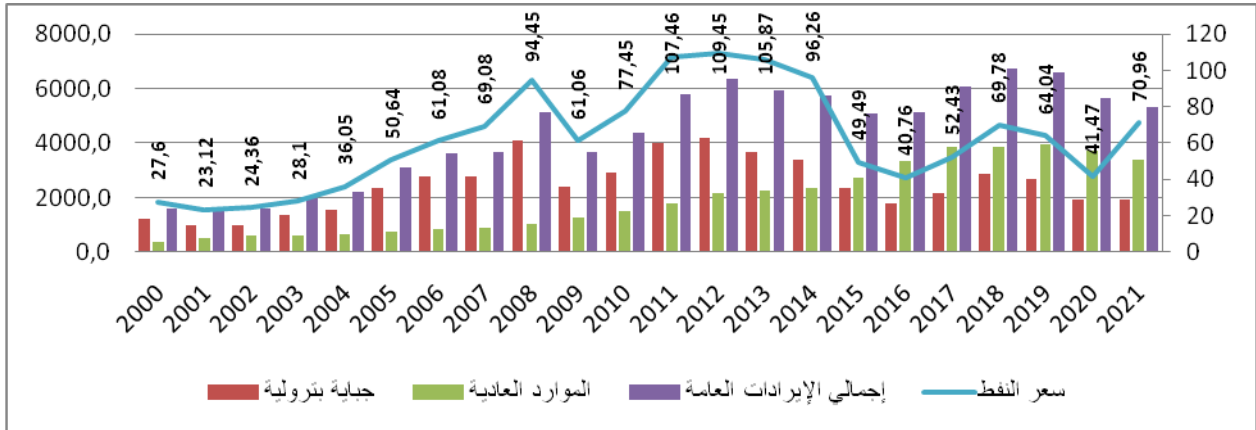
في سنة 1998 تكرر حدوث أزمة نفطية أخرى، أين انخفضت فيها أسعار النفط إلى 12,28 دولار للبرميل (أي بنسبة 34%)، وتسببت بذلك في انخفاض قيمة الجباية البترولية التي بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة (49%)، بدورها انخفضت معها الإيرادات العامة التي سجلت قيمة 774,511 مليار دج (بنسبة 28% من إجمالي الناتج المحلي)، وذلك رغم التحسن المستمر في قيمة تحصيل الموارد العادية. عرفت الإيرادات العامة بعدها في سنة 1999 ارتفاعاً في قيمتها وبلغت 950,496 مليار دج

(بنسبة 29% من إجمالي الناتج المحلي)، يرجع ذلك إلى ارتفاع سعر النفط إلى 17,47 دولار للبرميل والذي رفع من نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والتي مثلت (59%).

## 2.2.2 الفترة من 2000 إلى 2021:

شهدت الألفية الجديدة تسجيل فوائض مالية ضخمة للجباية البترولية مقارنة بالعقود الثلاثة السابقة، بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي تحطت فيها حاجز 100 دولار للبرميل، الشكل (1-2)، إذ ساهمت في تشكيل احتياطات مالية مهمة مكنت الجزائر من استغلالها في تمويل الدين العام وتنفيذ العديد من البرامج الاقتصادية التنموية.

الشكل (1-2): تطور الإيرادات العامة وعلاقتها بأسعار النفط للفترة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق (1/3)

بالنسبة للفترة من 2000 إلى 2008، فقد بلغت قيمة الإيرادات العامة 1578,1 مليار دج سنة 2000 (أي بنسبة 38% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم انخفضت إلى قيمة 1505,5 مليار دج سنة 2001 (أي بنسبة 36% من إجمالي الناتج المحلي)، أي بانخفاض قدره 72,6 مليار دج (-5%)، يرجع ذلك إلى انخفاض سعر النفط من 27,60 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 23,12 دولار للبرميل سنة 2001، والتي أثرت على قيمة الجباية البترولية التي تراجع نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من (77%) سنة 2000 إلى (67%) سنة 2001.

ابتداء من سنة 2002، تحسنت الأوضاع في السوق النفطية العالمية، إذ بلغ سعر برميل النفط 24,36 دولار للبرميل ثم قفز إلى 94,45 دولار للبرميل سنة 2008، نتيجة لهذه التطورات المفاجأة والسريعة لأسعار النفط، جددت الإيرادات العامة العهد مع الزيادات، إذ ارتفعت قيمتها من 1603,2 مليار دج سنة 2002 (بنسبة 35% من إجمالي الناتج المحلي)، إلى قيمة 5111,0 مليار دج سنة 2008 (بنسبة 46% من إجمالي الناتج المحلي)، يعزى ذلك إلى ارتفاع نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات الكلية وذلك من (69%) لسنة 2002 إلى (80%) لسنة 2008 وهي أعلى نسبة مساهمة سجلت في فترة الدراسة.

بالنسبة للموارد العادية، فقد عرفت نمو مستمرا طيلة الفترة من 2000 إلى 2008، غير أن نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات الكلية لا تكاد تقارن بنسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات الكلية، فقد بلغت سنة 2000 قيمة 364,9 مليار دج، ثم حققت قيمة 840,8 مليار دج سنة 2006 (أي بنسبة نمو 130%)، ثم وصلت إلى قيمة 1022,4 مليار دج سنة 2008 (أي بنسبة نمو 180%) نسبة إلى سنة 2000.

أما الفترة من 2009 إلى 2021، فقد عرفت تذبذبا كبيرا في أسعار النفط، أثر على إيرادات الجباية البترولية، فقد انخفض سعر برميل النفط إلى 61,06 دولار للبرميل سنة 2009، وذلك تحت تأثير الأزمة المالية العالمية 2008، وبهذا انخفضت الجباية البترولية إلى

قيمة 2412,7 مليار دج، انعكس ذلك على الإيرادات العامة التي انخفضت إلى قيمة 3676,0 مليار دج (66% من إجمالي الناتج المحلي)، أي بانخفاض قدره (28-%) بالنسبة لسنة 2008.

عرفت بعدها أسعار النفط تحسنا كبيرا خلال الفترة المئوية من 2010 إلى 2014، أين تجاوزت فيها أسعار النفط حاجز 100 دولار للبرميل، إذ بلغ سعرها 77,45 دولار للبرميل سنة 2010، ثم ارتفع إلى 109,45 دولار للبرميل سنة 2012، ثم انخفض نسبيا إلى 96,26 دولار للبرميل سنة 2014، هذه الأرقام انعكست إيجابا على الجباية البترولية، فقد بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات الكلية (66%) و(66%) ثم (59%) لسنوات 2010 و2012 و2014 على التوالي، وبدورها بلغت الإيرادات العامة سنة 2010 قيمة 4392,9 مليار دج (37% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم قيمة 6339,3 مليار دج في سنة 2012 (39% من إجمالي الناتج المحلي)، ثم انخفضت إلى قيمة 5738,4 مليار دج سنة 2014 (33% من إجمالي الناتج المحلي).

شهدت الفترة من 2015 إلى 2021 تراجعا كبيرا في إيرادات الجباية البترولية، وذلك بسبب الأزمة النفطية 2015 التي بدأت بعد منتصف سنة 2014 وامتدت إلى بداية سنة 2016، وأدت إلى انخفاض أسعار النفط، وإلى الأزمة المركبة 2020 والمتمثلة في جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وانخفاض أسعار النفط، (World Bank Group, 2021, p 13) بالمقابل واصلت الموارد العادية ارتفاعها ونموها المستمر في قيمة إيراداتها، وتمكنت من تجاوز إيرادات الجباية البترولية في نسبة المساهمة في إجمالي الإيرادات الكلية. فقد بلغت الإيرادات العامة سنة 2015 قيمة 5103,0 مليار دج (31% من إجمالي الناتج المحلي)، أي بانخفاض قدره (11-%) بالنسبة لسنة 2014، ثم تحسنت قليلا في سنة 2018 وبلغت قيمة 6751,4 مليار دج (33% من إجمالي الناتج الداخلي)، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط من 49,49 دولار للبرميل سنة 2014 إلى 69,78 دولار للبرميل سنة 2018، ثم عرفت الإيرادات العامة بعدها انخفاضاً في القيمة وصل إلى 5331,8 مليار دج سنة 2021 (28% من إجمالي الناتج المحلي).

### 3. النفقات العامة وعلاقتها بتغيرات أسعار النفط

تعتبر النفقات العامة الجهة المقابلة للإيرادات العامة، فهي تمثل الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق أهدافها النهائية من خلال تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية، ازدادت أهمية دراسة النفقات العامة، خاصة في الفترة الأخيرة، إذ أصبح البحث عن كيفية تمويلها وتغطيتها أكثر من ضرورة من أي وقت مضى، وهذا مع تعاضد دور الدولة وتوسع وظائفها وزيادة تدخلها في الحياة الاجتماعية والنشاط الاقتصادي.

#### 1.3 النفقات العامة في التشريع الجزائري:

تعددت تعاريف النفقات العامة، فهي تعني "كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة". (خلف، 2008، صفحة 89)

وتعرف أيضا "بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة، ووفقا لهذا التعريف، يمكن اعتبار النفقة العامة ذات أركان ثلاثة: مبلغ نقدي، يقوم بإنفاقه شخص عام، الغرض منه هو تحقيق نفع عام". (محززي، 2005، صفحة 65) أما في التشريع الجزائري، وطبقا للمادة 23 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1984، صفحة 140) تقسم النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز (الاستثمار).

أ- نفقات التسيير: طبقا للمادة 05 من القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 غشت 1990 المتعلق بالحاسبة العمومية "تتضمن نفقات التسيير تغطية الأعباء العادية وضرورة لتسيير المصالح العمومية التي تسجل اعتماداتها في الميزانية العامة للدولة"، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1990، صفحة 1132) ويتم توزيع هذه النفقات حسب كل دائرة وزارية والتي تظهر في الجدول (ب) الملحق بقانون المالية

السنوي، وتجمع نفقات التسيير طبقا للمادة 24 من القانون رقم 84-17 في أربعة أبواب هي: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1984، صفحة 1042)

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

- تخصيصات السلطات العمومية.

- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.

- التدخلات العمومية.

ب- نفقات التجهيز (الاستثمار): طبقا للمادة 06 من القانون رقم 90-21 "تسجل نفقات التجهيزات العمومية ونفقات الاستثمارات والنفقات بالرأسمال في الميزانية العامة للدولة على شكل رخص برامج وتنفذ باعتمادات الدفع"، تمثل رخص البرامج الحد الأعلى للنفقات التي يؤذن للآمرين بالصرف باستعمالها في تنفيذ الاستثمارات المخططة، وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاؤها، أما اعتمادات الدفع فتمثل التخصيصات السنوية التي يمكن الأمر بصرفها أو تحويلها أو دفعها لتغطية الالتزامات المبرمة في إطار رخص البرامج المطبقة. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1990، الصفحات 1132-1133)

يتم توزيع هذه النفقات حسب القطاعات والتي تظهر في الجدول (ج) الملحق بقانون المالية السنوي، وطبقا للمادة 35 من القانون رقم 84-17 تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاثة أبواب هي: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1984، صفحة 1042)

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

- النفقات الأخرى بالرأسمال.

### 2.3 النفقات العامة وعلاقتها بتغيرات أسعار النفط:

شهدت النفقات العامة نمو مستمرا طيلة فترة الدراسة، وهذا رغم انخفاض أسعار النفط في فترات متقطعة، مما يعكس ذلك الرغبة الشديدة للدولة في تحسين المستوى المعيشي (خاصة رفع القدرة الشرائية وتخفيض معدل البطالة) وفي تحقيق التنمية الاقتصادية (من خلال البرامج الاقتصادية)، من خلال الشكل (1-2) والشكل (2-2) وبالاعتماد على بيانات الملحق (2/3)، يمكننا تحليل فترة الدراسة وذلك بتقسيمها إلى فترتين:

#### 1.2.3 الفترة من 1970 إلى 1999:

باستثناء سنة 1996، عرفت النفقات العامة نمو مستمرا طيلة هذه الفترة، الشكل (1-2) والملحق (2/3)، غير أن أداءها لم يكن بنفس المستوى، إذ بلغت النفقات العامة قيمة 17,269 مليار دج (متوسط الفترة من 1970 إلى 1979)، ثم ارتفعت إلى قيمة 90,037 مليار دج (متوسط الفترة من 1980 إلى 1989)، ثم قفزت إلى قيمة 597,853 مليار دج (متوسط الفترة من 1990 إلى 1999)، يعزى هذا التطور بالدرجة الأساس إلى ارتفاع إيرادات الجباية البترولية وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي ساهمت في ارتفاع نسبة تغطيتها للنفقات العامة، من جهة، وإلى عديد الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجالات كثيرة، خاصة في الفترة الأخيرة والتي عرفت التخلي عن النظام الاشتراكي والتوجه نحو اقتصاد السوق، من جهة أخرى.

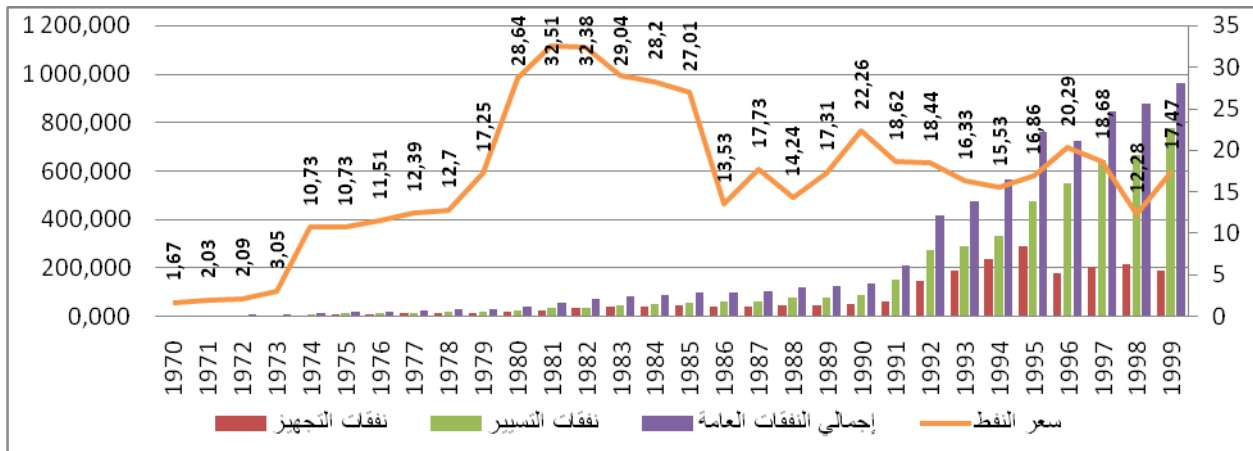
تجسدت تلك الإصلاحات في تنفيذ الجزائر لأربع مخططات تنموية غطت الفترة (1970-1989) وهي كالتالي: المخطط الرباعي الأول (1970-1973) وخصص له غلاف مالي قدره 20,8 مليار دج، المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) وخصص له غلاف مالي قدره 74,2 مليار دج، بعدها تم إضافة ما قيمته 66,6 مليار دج في السنتين الموالتين 1978-1979، ثم



جاء بعدها المخطط الخماسي الأول (1980-1984) ورصد له مبلغ مالي بقيمة 122 مليار دج، ثم المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) والذي سخر له غلاف مالي بقيمة 85,5 مليار دج. (أحمد و نسيم، 2014، صفحة 157)

أما في الفترة الموالية (1990-1999) ونظرا للفشل النسبي في تحقيق الأهداف المرجوة من تنفيذ المخططات التنموية السابقة وتحت تأثير الأزمة النفطية 1986، لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي من أجل طلب الدعم المالي والتقني وذلك للمساعدة في تحسين الوضعية الاقتصادية للبلاد، حيث تمكنت من إبرام الاتفاقيات التالية: الاتفاق الأول (ماي 1989) وتحصلت الجزائر على إثره 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، الاتفاق الثاني (جوان 1991) وتحصلت على قرض مالي بقيمة 403 مليون دولار، ثم الاتفاق الثالث (أفريل 1994) وتحصلت بموجبه على قرض مالي بقيمة 1037 مليون دولار، ثم اتفاق آخر (ماي 1995) ويمتد إلى ثلاثة سنوات الموالية أي إلى غاية 1998 وذلك في إطار برنامج التصحيح الهيكلي. (ناصر، 2010، الصفحات 141-142)

الشكل(1-2): تطور النفقات العامة وعلاقتها بأسعار النفط للفترة (1970-1999)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق (2/3)

في الفترة من 1970 إلى 1979، فقد بلغت النفقات العامة سنة 1970 قيمة 5,876 مليار دج (24% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفعت إلى 13,408 مليار دج سنة 1974 (24% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، أي بنسبة نمو (128%)، استمرت في التحسن والارتفاع إلى أن بلغت قيمة 33,515 مليار دج سنة 1979 (26% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، أي بنسبة نمو (125%)، يرجع ذلك التطور إلى ارتفاع نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة والتي مثلت (72%) ثم (70%) ثم (60%) لسنوات 1970 و 1974 و 1979 على التوالي، أيضا يعزى ذلك التطور في النفقات العامة إلى التغطية الكبيرة لها من طرف الجباية البترولية المحققة بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية تحت تأثير أزمة النفط 1973 و 1979، إذ ارتفعت الأسعار من 1,67 دولار للبرميل ثم إلى 10,73 دولار للبرميل ثم قفزت إلى 17,25 دولار للبرميل لسنوات 1970 و 1974 و 1979 على التوالي.

في الفترة من 1980 إلى 1989، عرفت النفقات العامة مواصلة مسارها نحو الزيادة في قيمتها، رغم الأزمة النفطية لسنة 1986 والتي أثرت على عائدات الجزائر من المحروقات، فقد بلغت النفقات العامة سنة 1980 قيمة 44,016 مليار دج (26% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفعت إلى قيمة 101,817 مليار دج سنة 1986 (34% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، أي بنسبة نمو (131%)، ثم ارتفعت إلى قيمة 33,515 مليار دج سنة 1989 (29% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، أي بنسبة نمو (22%)، ساهم في هذا التطور نمو نفقات التسيير التي ارتفعت من قيمة 26,789 مليار دج سنة 1980 إلى قيمة 80,200 مليار دج سنة

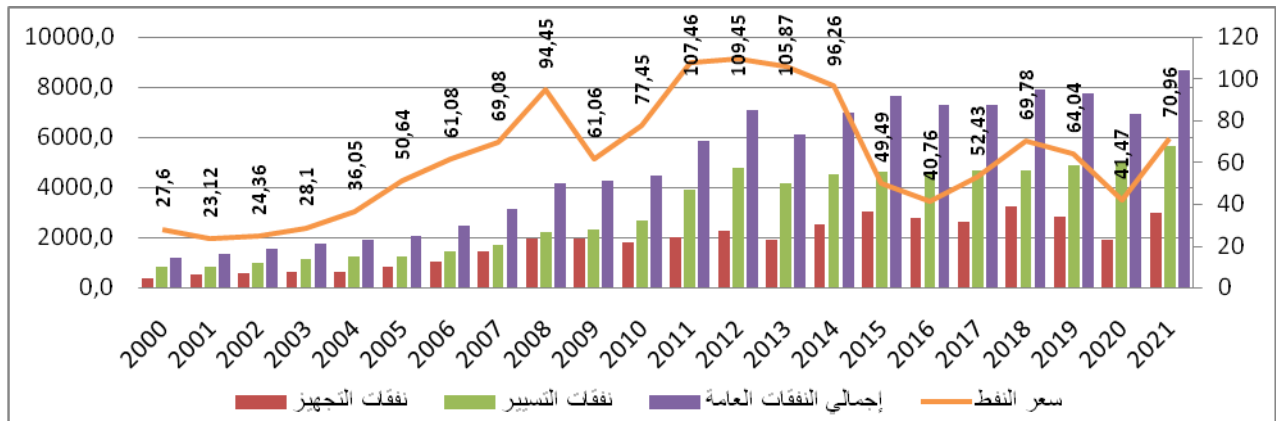
1989، أي بنسبة نمو (199%) والتي فاقت نفقات التجهيز التي ارتفعت من قيمة 17,227 مليار دج سنة 1980 إلى قيمة 44,300 مليار دج سنة 1989، أي بنسبة نمو (157%).

في الفترة من 1990 إلى 1999، شهدت النفقات العامة تسجيل معدلات نمو مرتفعة فاقت العقود السابقة، فقد بلغت النفقات العامة سنة 1990 قيمة 136,500 مليار دج (25% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، ثم تضاعفت أكثر من خمس (5) مرات لتقفز إلى قيمة 759,617 مليار دج سنة 1995 (38% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، ثم انخفضت بنسبة (5-) سنة 1996 لتبلغ قيمة 724,609 مليار دج (28% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، بسبب تراجع نفقات التجهيز من قيمة 285,923 مليار دج سنة 1995 إلى قيمة 174,013 مليار دج سنة 1996، أي بانخفاض نسبته (64-). عرفت النفقات العامة بعدها تحسنا في سنة 1997 وارتفعت بنسبة نمو (17%) لتبلغ قيمة 845,196 مليار دج (30% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفعت بنسبة نمو (14%) لتبلغ قيمة 961,682 مليار دج سنة 1999 (30% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، يرجع هذا التراجع الأخير للنفقات العامة إلى الآثار السلبية للأزمة النفطية لسنة 1998 والتي أثرت على نسبة مساهمة إيرادات الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة.

### 2.2.3 الفترة من 2000 إلى 2021:

من خلال الشكل (2-2) وبالاعتماد على بيانات الملحق (2/3)، تمثل هذه الفترة قطعة كبيرة بالعقود السابقة، حيث سمحت الاحتياطات المالية الضخمة الناجمة عن ارتفاع إيرادات الجباية البترولية بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، من تغطية جزء كبير للنفقات العامة، والتي دفعت بالجزائر إلى تنفيذ أربع برامج اقتصادية مكنتها من تحقيق تنمية اجتماعية ومن ازدهار ونماء كبيرا للاقتصاد. تتمثل هذه البرامج كالتالي: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والذي خصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دج، (محمد و صليحة، 2020، صفحة 634)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وخصص له مبلغ قدره 4202,7 مليار دج، (هدى، 2020، صفحة 45)، البرنامج التنموية الخماسي الأول (2010-2014) ورصد له غلاف مالي قدره 21.214 مليار دج، (شليحي و بن موفق، 2019، صفحة 98)، برنامج التنموية الخماسي الثاني (2015-2019) وقد رصد له مبلغ قدره 22.100 مليار دج، (بجي، 2022، صفحة 72)

الشكل(2-2): تطور النفقات العامة وعلاقتها بأسعار النفط للفترة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بيانات الملحق (2/3)

في الفترة من 2000 إلى 2008، فقد بلغت النفقات العامة سنة 2000 قيمة 1178,1 مليار دج (29% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفعت إلى قيمة 1891,8 مليار دج سنة 2004 (31% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، أي بزيادة قدرها 713,7 مليار دج (61+%)، ثم قيمة 4175,7 مليار دج سنة 2008 (34% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، أي بزيادة قدرها 2283,9

مليار دج (+121%) بالنسبة لسنة 2004، بالنسبة لنفقات التسيير التي تمثل المساهم الأكبر في قيمة النفقات العامة وذلك مقارنة بنسبة مساهمة نفقات التجهيز، فقد بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي النفقات العامة (71%) سنة 2000، ثم انخفضت في سنة 2004 إلى نسبة (66%)، ثم إلى نسبة (53%) سنة 2008، يعزى ذلك الانخفاض إلى الارتفاع القوي لنفقات التجهيز التي بلغت قيمة 1948,4 مليار دج سنة 2008، والتي تمثل سبع (7) مرات قيمتها المسجلة سنة 2000 (339,2 مليار دج).

في الفترة من 2009 إلى 2021، واصلت النفقات العامة ارتفاعها ولم تتنازل عن ذلك، لكنها عرفت في بعض الفترات انخفاضا في القيمة بسبب عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية، غير أن ذلك لم يمنع الجزائر من مواصلة استحداثها وتنفيذها للبرامج الاقتصادية، هذه التطورات أثرت على أداء النفقات العامة في هذه الفترة، ففي سنة 2009 بلغت قيمتها 4246,3 مليار دج (42% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، أي بنسبة نمو منخفضة (2%) مقارنة بسنة 2008 التي عرفت نمواً نسبته (34%)، يرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط من 94,45 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 61,06 دولار للبرميل سنة 2009. بعد التحسن في أسعار النفط التي ارتفعت من 77,45 دولار للبرميل سنة 2010 إلى 109,45 دولار للبرميل سنة 2012، جددت النفقات العامة ارتفاعها وبلغت سنة 2010 قيمة 4466,9 مليار دج (37% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، أي بنسبة نمو (5%)، ثم ارتفعت في سنة 2012 وبلغت 7058,1 مليار دج (44% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، أي بنسبة نمو (58%). في سنة 2013 انخفضت النفقات العامة بنسبة (14%) وبلغت قيمة 6092,1 مليار دج (13% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، وذلك بسبب انخفاض كل من نفقات التسيير بنسبة (16%) لتبلغ قيمة 4131,5 مليار دج، ونفقات التجهيز بنسبة (20%) لتبلغ قيمة 1892,6 مليار دج، وكذلك أيضا إلى انخفاض أسعار النفط إلى 105,87 دولار للبرميل. في سنة 2014 ارتفعت مرة أخرى النفقات العامة لتسجل قيمة 6905,7 مليار دج (41% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، أي بنسبة نمو (15%)، لتستمر بعد ذلك في سنة 2015 لكن بوتيرة أقل وتحقق قيمة 7656,3 مليار دج (46% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، أي بنسبة نمو (9%)، ثم انخفضت قيمتها في سنة 2016 بنسبة نمو (5%) وسجلت قيمة 7297,5 مليار دج (42% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، واستقرت بعدها في سنة 2017 و2018 وسجلت قيمة 7282,7 مليار دج (39% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي) وكذلك قيمة 7899,1 مليار دج (39% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، على التوالي، يرجع هذا التراخي الأخير للنفقات العامة في الفترة من 2014 إلى 2018، إلى سياسة ترشيد النفقات العامة التي اتبعتها الجزائر تحت تأثير الأزمة النفطية التي بدأت منذ منتصف 2014 واستمرت إلى السنتين الموالتين.

في سنة 2019، جددت النفقات العامة انخفاضها مرة أخرى وذلك بنسبة (5%) لتبلغ قيمة 7741,3 مليار دج (38% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، لتستمر في ذلك سنة 2020 وتنخفض بنسبة (11%) لتبلغ قيمة 6902,9 مليار دج (38% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، يعزى ذلك الانخفاض إلى الآثار السلبية التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري بسبب تداعيات كل من جائحة كوفيد-19 والأزمة النفطية 2020.

في سنة 2021، تحسنت الأوضاع الصحية في العالم وفي الجزائر وبدأت العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي ورفع حالات الطوارئ وكذلك تحسنت أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ ارتفع سعر برميل النفط من 41,47 دولار للبرميل سنة 2020 إلى 69,72 دولار للبرميل سنة 2021، انعكس ذلك إيجاباً على النفقات العامة التي ارتفعت إلى قيمة 8642,7 مليار دج (45% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، أي بنسبة نمو (25%).

#### 4. الموازنة العامة وعلاقتها بتغيرات أسعار النفط

تؤدي الموازنة العامة للدولة بشقيها الإيرادات العامة والنفقات العامة أدوارا مهمة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولقد احتلت دراستها في السنوات الأخيرة، جزءا هاما في الدراسات المالية، باعتبارها تمثل الأداة التي تستخدمها الدولة من أجل بلوغ أهدافها الاقتصادية، ويظهر ذلك جليا في الآونة الأخيرة، فلقد تضخم حجمها وزاد تأثيرها على النشاط الاقتصادي، فلم تعد مجرد إجراءات وأساليب إدارية وفنية فقط، وإنما أصبحت وسيلة رئيسية من وسائل تنفيذ السياسة العامة للدولة.

#### 1.4 الموازنة العامة في التشريع الجزائري:

##### 1.1.4 تعريف الموازنة العامة:

يمكن أن نشير إلى بعض التعاريف للموازنة العامة، فتعرف على أنها "وثيقة تعدها الحكومة سنويا وفقا لقواعد وضوابط يحددها القانون المالي ولائحته التنفيذية، وتعرض فيها توقعات الحكومة للإيرادات والإنفاق العامة للدولة خلال سنة مالية قادمة". (وزارة المالية، 2022، صفحة 9)

وتعرف أيضا بأنها "وثيقة تقرر نفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مدنية". (Longatte, Vanhove, & Viprey, 2002, p. 90)

كما يمكن تعريفها "عبارة عن وثيقة تصب في قالب مالي قوامه الأهداف والأرقام، أما الأهداف فتعبر عما تعتمده الدولة القيام به من برامج ومشروعات عن فترة زمنية محددة". (الكايد، 2010، صفحة 28)

أما المشرع الجزائري، فيعرفها حسب المادة 06 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية "تشكل الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها"، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1984، صفحة 1040) ويعرفها أيضا حسب المادة 03 من القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 غشت 1990 المتعلق بالحاسبة العمومية "الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها"، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1990، صفحة 1132) كما تنص المادة 03 من القانون رقم 88-05 المؤرخ في 12 يناير 1988 المعدل والمتمم للقانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية "يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة مدنية، مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات بالرأسمال". (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1988، صفحة 54)

من خلال ما سبق، يمكن تعريف الموازنة العامة على أنها "أداة أساسية للتنظيم والإشراف على المستقبل، وهي عبارة عن تقديرات مفصلة تقوم بها الحكومة، بناءً على ما لديها من إحصاءات ومعلومات، لكل من إيراداتها ومصروفاتها خلال فترة معينة من السنة المالية الزمن عادة ما تكون سنة، تعرف بالسنة المالية". (المديرية العامة للميزانية، 2022)

##### 2.1.4 مبادئ الموازنة العامة:

قبل الشروع في إعداد وتحضير الميزانية العامة للدولة، لا بد أن يراعى في ذلك احترام السلطة التنفيذية لعدد من المبادئ العامة التي تحكم الميزانية والتي أصبحت من البديهيات المتفق عليها في علم المالية العامة، وتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

- مبدأ سنوية الموازنة: يعني هذا المبدأ أن توضع الموازنة الدولة على أساس سنوي، وأن توافق السلطة التشريعية عليها سنويا، وبذلك تساعد السلطة التشريعية في ممارسة الرقابة على الموازنة العامة. (عصفور، 2011، صفحة 73) يختلف تحديد بداية السنة المالية من دولة إلى أخرى، ففي الجزائر تحدد السنة المالية بداية من أول شهر جانفي إلى غاية 31 من شهر ديسمبر.

- مبدأ وحدة الموازنة: يقصد بهذا المبدأ أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة، أي أن تخصص موازنة واحدة تسمح للبرلمان بالتصويت عليها مرة واحدة وبصورة عامة، وأيضاً أن تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة الموازنة.

ورغم ما يتضمن عليه مبدأ وحدة الموازنة من فوائد، إلا أن هناك بعض الاستثناءات التي مست هذه القاعدة وهي إدراج الميزانيات الملحققة والحسابات الخاصة للخزينة (حسابات التجارة، حسابات التخصيص الخاص، حسابات التسيقات، حسابات القروض، حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية). (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1984، صفحة 1040)

- مبدأ شمولية (عمومية) الموازنة: يقترب مبدأ الشمول في الموازنة العامة من مبدأ وحدة الموازنة، فإذا كان يشير هذا الأخير إلى أن تكون جميع النفقات وجميع الإيرادات مدرجة في وثيقة واحدة، فإن مبدأ شمول الموازنة يقضي بأن تكون النفقات منفصلة عن الإيرادات وأن تظهر بكاملها دون إنقاص. (نصر الله، 2015، صفحة 50)

- مبدأ توازن الموازنة: ينطوي على هذا المبدأ مفهومين، مفهوم تقليدي ويعني تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها المستمدة من المصادر العادية دون زيادة أو نقصان، ويقود هذا المفهوم إلى خشية الدولة من حدوث عجز في موازنتها، يتجه بطبيعته إلى تغطيته إما عن طريق الاقتراض أو عن طريق الإصدار النقدي. ومفهوم الحديث، يشير إلى أن النظرية الحديثة في المالية العامة لم تعد تنظر إلى العجز في الموازنة على أنه كارثة مالية محققة وذلك في ضوء التطورات المالية والاقتصادية التي تميز الوقت المعاصر، ولكن ليس معنى ذلك أن الفكر المالي المعاصر يستبعد فكرة التوازن المالي، بل يستبدلها بفكرة أوسع منها وهي فكرة التوازن الاقتصادي العام، حتى ولو أدى هذا إلى حدوث عجز مؤقت في الموازنة. (ناشد، 2008، الصفحات 352-353)

#### 3.1.4 دورة الموازنة العامة: تمر الموازنة العامة للدولة بالمراحل التالية:

- مرحلة تحضير ومناقشة الموازنة العامة: تحت إشراف وزارة المالية، تختص السلطة التنفيذية بإعداد وتحضير الموازنة العامة للدولة، كون هذه السلطة هي التي تحدد السياسة الاقتصادية للدولة، حيث يقوم كل قطاع حكومي بإعداد تقديراته لإيراداته ونفقاته خلال السنة المالية المطلوب إعداد ميزانيتها، وتتولى وزارة المالية فحص هذه التقديرات وتنقيحها أو تعديلها ثم تنسيقها وإدراجها في مشروع واحد متكامل لميزانية الدولة يسمى "مشروع قانون المالية"، يحتوي هذا المشروع والمودع قبل تاريخ 30 سبتمبر من السنة التي تسبق السنة المالية المعنية، مواد تناول من جديد وفي صيغة واضحة، الأحكام القانونية الجديدة أو المعدلة. تتألف الوثيقة المتضمنة مشروع قانون المالية المقدمة بشكل كامل والتي يسمح محتواها بإجراء دراسة مستفيضة، من جزئين متباينين: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1990، صفحة 2)

- الجزء الأول: يتضمن الأحكام المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية وبالطرق والوسائل التي تضمن سير المصالح العمومية وتسمح بضمان التوازنات المالية الداخلية والخارجية المنصوص عليها في المخطط السنوي للتنمية.

- الجزء الثاني: يقترح فيه ما يلي:

- المبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة بصدد الميزانية العامة للدولة والموزعة حسب طبيعة النفقات المخصصة للتسيير، وعلى قطاع بالنسبة للتجهيزات العمومية.

- الترخيصات الإجمالية للإيرادات والنفقات بعدد كل ميزانية ملحقة.

- الإجراءات ذات الطابع التشريعي المطبقة على الحسابات الخاصة للخزينة.

- الأحكام المختلفة المطبقة على العمليات المالية للدولة التي لا تنصب إلا على المحتويات التي ينص عليها هذا القانون.

يميز في مشروع قانون المالية بين الأحكام التشريعية الدائمة والأحكام ذات الطابع المؤقت، ويعد كل حكم يقترح دون تحديد مدة تطبيقه صراحة حكماً ذا طابع دائم.

بعد إيداع الحكومة لمشروع قانون المالية الذي يكون مرفقا بجميع الوثائق المرتبطة به إلى مكتب رئيس المجلس الشعبي الوطني، يقوم هذا الأخير طبقا للقوانين والأنظمة الحالية للمجلس، بإحالة إلى لجنة المالية والميزانية التي تستهل عملها بعقد اجتماعات تمهيدية تضبط من خلالها رزمة أشغالها ومنهجية عملها، وبعدها تعقد اللجنة اجتماعا تخصصه إلى الاستماع إلى وزير المالية الذي يقوم بتقديم شرح مفصل لمضمون قانون المالية، ثم تقوم اللجنة بدراسة أحكام المشروع ومناقشة الميزانيات القطاعية المقترحة في مشروع القانون، وبعدها تقوم بإعداد تقرير تمهيدي يتضمن تحليل لمشروع القانون وانشغالات أعضاء اللجنة وتعديلاتهم ليتم عرض كل ما اقترحه اللجنة من تعديلات على وزير المالية.

**مرحلة تصويت واعتماد الموازنة العامة:** يعرض المشروع التمهيدي للميزانية على مجلس الحكومة ثم يرفع إلى مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية، وبعد الموافقة على مشروع قانون المالية يحال هذا المشروع على البرلمان ليتم التصويت عليه في مدة أقصاها 75 يوما ابتداء من تاريخ إيداعه، (دردوري و لقليطي، 2017، صفحة 645) ثم يرسل بعد ذلك إلى مجلس الأمة للمصادقة عليه خلال أجل 20 يوم، في حالة عدم المصادقة عليه في الآجل المحددة سابقا، يصدر رئيس الجمهورية مشروع الحكومة بأمر، إذ تنص المادة 69 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية على ما يلي "في حالة ما إذا كان تاريخ المصادقة على قانون المالية للسنة المعنية لا يسمح بتطبيق أحكامه عند تاريخ أول يناير من السنة المالية المعتمدة:

أ- يواصل مؤقتا تنفيذ إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة حسب الشروط التالية:

- بالنسبة إلى الإيرادات طبقا للشروط والنسب وكيفيات التحصيل المعمول بها تطبيقا لقانون المالية السابق.
- بالنسبة لنفقات التسيير في حدود 1/12 من مبلغ الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى السنة المالية للميزانية السابقة، وذلك شهريا ولمدة ثلاثة أشهر.
- بالنسبة لاعتمادات الاستثمار، وفي حدود ربع الحصة المالية المخصصة لكل قطاع ولكل مسير كما تنتج عن توزيع اعتمادات الدفع المتعلق بالمخطط السنوي للسنة المالية السابقة.

ب- يواصل تنفيذ مشاريع الميزانية الملحقة والأحكام ذات الطابع التشريعي والمطبقة على الحسابات الخاصة للخزينة طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية التي تسيرها قبل بداية السنة المالية الجديدة للميزانية". (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1984، صفحة 1084) بعد اعتماد مشروع الميزانية العامة للدولة ضمن إطار قانون المالية السنوي، وبعد أن يوقع عليه رئيس الجمهورية، يصدر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

**مرحلة تنفيذ الموازنة العامة:** تعتبر مرحلة التنفيذ من أهم المراحل الأساسية في دورة الموازنة وذلك لما لها من تأثيرات كبيرة على الوضعية الاقتصادية للدولة، فعندما تنجح السلطة التنفيذية في تحصيل الإيرادات وتسهر على سلامة صرف النفقات تكون بذلك قد وصلت لتحقيق أهدافها المسطرة لذلك تعنى هذه المرحلة باهتمام كبير من قبل الحكومة.

بعد صدور قانون المالية السنوي ووفقا لما هو محدد فيه، يشرع فورا في توزيع نفقات التسيير حسب كل دائرة وزارية، وتوزع أيضا النفقات ذات الطابع النهائي للمخطط السنوي. يتولى عمليات التنفيذ الأمرون بالصرف والمحاسبون العموميون وذلك وفق الشروط المحددة في القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية، المعدل. تتم هذه العمليات من حيث الإيرادات ومن حيث النفقات كما يلي: (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1990، صفحة 1133)

من حيث الإيرادات: وهذا عن طريق إجراءات الإثبات والتصفية والتحصيل

✓ الإثبات: هو الإجراء الذي يتم بموجبه تكريس حق الدائن العمومي.

✓ التصفية: تسمح تصفية الإيرادات بتحديد المبلغ الصحيح للديون الواقعة على المدين لفائدة الدائن العمومي والأمر بتحصيلها.

✓ التحصيل: هو الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الديون العمومية.

من حيث النفقات: وهذا عن طريق إجراءات الالتزام والتصفية والأمر بالصرف أو تحرير الحوالات والدفع.

✓ الالتزام: يعد الإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين.

✓ التصفية: تسمح بالتحقيق على أساس الوثائق الحسابية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية.

✓ الدفع: يعد الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي

– مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة: تمثل هذه المرحلة آخر مراحل دورة الموازنة العامة، فالرقابة تهدف إلى التأكد من تنفيذ الموازنة وفقا لما كان مقررا وطبقا للقوانين التي تنظم عملية التنفيذ، وكذلك إلى تحديد الاختلالات التي يمكن أن تقع ومن ثم معالجتها في الوقت المناسب، (راي، 2013، صفحة 6) وتتم الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة حسب الأشكال التالية:

✓ الرقابة الإدارية: تقوم بها الهيئات التابعة للسلطة التنفيذية (المراقب المالي، لجان الصفقات العمومية، المفتشية العامة للمالية...).

✓ الرقابة القضائية: تمارسها هيئة قضائية متخصصة في المجال المالي وهي مجلس المحاسبة.

✓ الرقابة البرلمانية: تمارسها السلطة التشريعية بغرفتيها (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة).

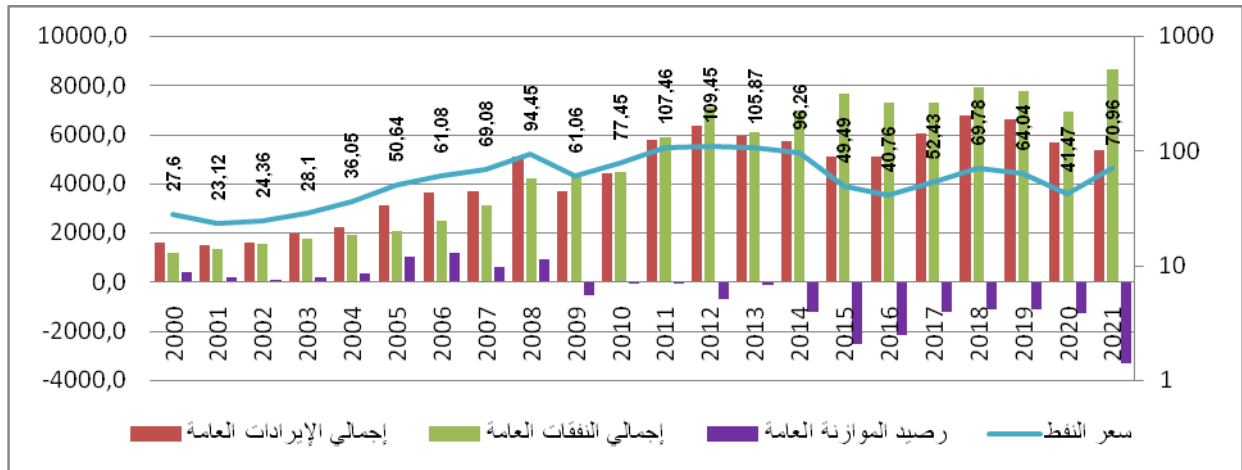
#### 2.4 تطور الموازنة العامة وعلاقتها بتغيرات أسعار النفط:

تباين أداء الموازنة العامة كثيرا خلال فترة الدراسة، ما بين تسجيلها لحالات من الفائض وأخرى عجزا في رصيدها، خاصة في الفترة من 2009 إلى 2021 التي بينت هشاشة مالية كبيرة، وكشفت عن ضعف كبير في المالية العامة وعن عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على مواجهة الصدمات الخارجية، من خلال الشكل (1-3) والشكل (2-3) وبيانات الملحق (3/3)، يمكننا تحليل فترة الدراسة وذلك بتقسيمها إلى فترتين.

#### 1.2.4 الفترة من 1970 إلى 1999:

من خلال الشكل (1-3) وبالاعتماد على بيانات الملحق (3/3)، نلاحظ أن الموازنة العامة قد سجل رصيدها فائضا ماليا طيلة الفترة من 1970 إلى 1982، باستثناء سنة 1971 التي عرفت تسجيل عجز مالي، ويعني ذلك أن الإيرادات العامة قد فاقت قيمتها قيمة النفقات العامة، أما في الفترة من 1983 إلى 1999، فنبين أداؤها المالي كثيرا، وسجلت عجزا ماليا في حالات عديدة، وذلك بسبب عدم استقرار إيرادات الجباية البترولية التي تمثل المساهم الأكبر في تغطية النفقات العامة، كما أن هذه الأخيرة تميزت بارتفاع ونمو مستمر طيلة هذه الفترة الأخيرة.

الشكل (1-3): تطور رصيد الموازنة العامة وعلاقتها بأسعار النفط للفترة (1970-1999)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق (3/3)

في الفترة من 1970 إلى 1982، فقد سجلت الموازنة العامة فائضا في سنة 1970 بلغ قيمة 0,430 مليار دج (2% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، ثم في سنة 1971 سجلت عجزا بلغ قيمة 0,022 مليار دج، يرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة نمو النفقات العامة (18%) مقابل نسبة نمو الإيرادات العامة (10%)، لتعرف بعدها في الفترة الموالية من 1972 إلى 1982 تسجيل فوائض مالية، إذ بلغ الفائض في سنة 1972 قيمة 0,981 مليار دج (3% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، ثم قفز في سنة 1974 إلى قيمة 10,030 مليار دج (18% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، بسبب ارتفاع أسعار النفط الناجمة عن تأثير أزمة النفط 1973، والتي ساهمت في رفع قيمة الجباية البترولية من 5,365 مليار دج سنة 1972 إلى 9,406 مليار دج سنة 1974، وبذلك ارتفعت الإيرادات العامة بنسبة نمو (155%) ليرافقها في ذلك ارتفاع النفقات العامة بنسبة نمو (64%)، عرف الفائض بعدها في سنة 1975 انخفاضا في القيمة وبلغ 5,985 مليار دج (10% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، واستقر عند هذا المستوى إلى غاية سنة 1978 التي بلغ فيها قيمة 6,097 مليار دج (6% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي). في سنة 1979 وتحت تأثير الأزمة النفطية لذات السنة، سجل فائض الموازنة العامة عودة قوية وبلغ قيمة 12,914 مليار دج (10% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، أي بزيادة قدرها 6,238 مليار دج عن سنة 1978، استمر هذا التحسن بعد ذلك ليبلغ الفائض قيمة 21,729 مليار دج (11% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي) سنة 1981، أي بزيادة قدرها 8,815 مليار دج عن سنة 1979، في سنة 1982 تراجع الفائض إلى قيمة 1,801 مليار دج (1% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، أي بانخفاض قدره 19,928 مليار دج، يعزى هذا التراجع في قيمة الفائض إلى انخفاض الإيرادات العامة بنسبة (6%) بسبب انخفاض الجباية البترولية بنسبة (23%)، وبالمقابل إلى ارتفاعت النفقات العامة بنسبة (26%).

في الفترة من 1983 إلى 1989، سجلت الموازنة العامة عجوزات مالية كثيرة، بسبب الأزمة النفطية لسنة 1986 التي أثرت على الإيرادات العامة، والتي استمر تأثيرها في السنوات الموالية، وأيضا إلى الزيادة المعتبرة في النفقات العامة من خلال الأموال التي تم رصدها في المخططات التنموية (الخماسي الأول والثاني)، ففي سنة 1983، عرفت الموازنة العامة عجزا ماليا بلغ قيمة 4,181 مليار دج (2% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، يرجع ذلك ارتفاع النفقات العامة بنسبة نمو (17%) مقابل نمو الإيرادات العامة بنسبة (9%) وذلك بسبب انخفاض الجباية البترولية بنسبة (10%)، تحسنت الأوضاع بعدها في السنتين الموالتين، لتحقق الموازنة العامة فائضا مثل نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي (4%) و(2%) لسنوات 1984 و1985، على التوالي. في سنة 1986، تراجعت الإيرادات العامة بنسبة (15%) بسبب الأزمة النفطية لذات السنة، لتعرف الموازنة العامة تسجيلها عجزا من جديد بلغ قيمة 12,127 مليار دج (4% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، استمر ذلك العجز إلى سنة 1989 ليسجل قيمة 8,100 مليار دج (2% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)،

في الفترة من 1990 إلى 1999، تشابهت الوضعيات المسجلة للموازنة العامة مع الفترة السابقة، ففي سنة 1990، عرفت الموازنة العامة تسجيلها فائض ماليا بلغ قيمة 16,000 مليار دج (3% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفع الفائض بنسبة (55%) في سنة 1991 ليبلغ قيمة 36,800 مليار دج (4% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، يرجع ذلك إلى ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة نمو (63%) مقابل نمو النفقات العامة بنسبة (55%). في الفترة الموالية من 1992 إلى 1995، عرفت الموازنة العامة تسجيلها عجزا ماليا مستمرا، بلغ في سنة 1992 قيمة 108,267 مليار دج (10% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، ثم استمر إلى غاية سنة 1995 ليبلغ قيمة 147,886 مليار دج (7% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي). في سنة 1996، انخفضت النفقات العامة بنسبة (5%) مقابل ارتفاع الإيرادات العامة بنسبة (35%)، مما سمحت هذه الوضعية من تسجيل فائض في الموازنة العامة بلغ قيمة 100,548 مليار دج (4% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، وفي سنة 1997، انخفض الفائض بنسبة (23%) ليبلغ قيمة 81,472 مليار دج (3% نسبة إلى

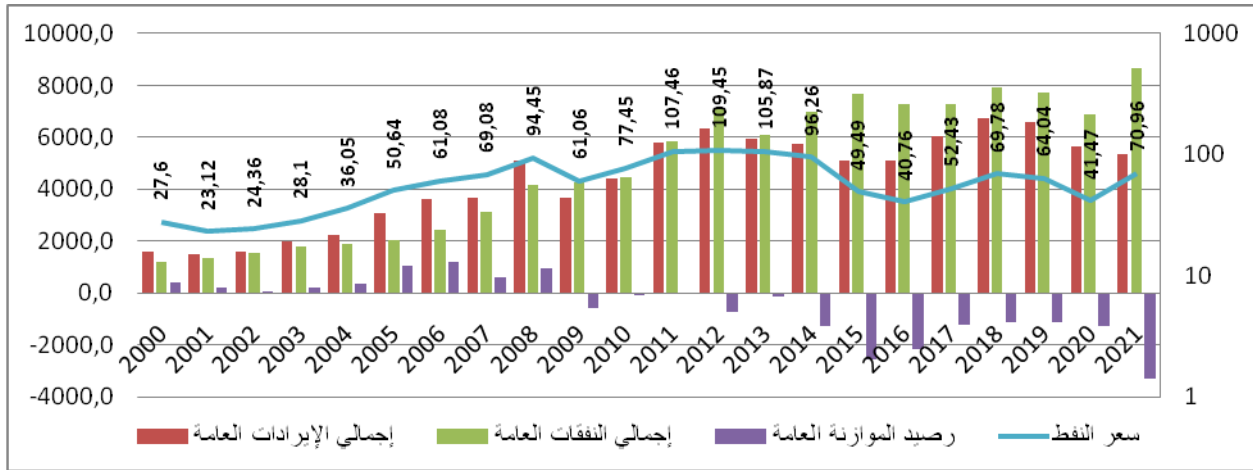


إجمالي الناتج المحلي)، أما في السنتين الموالتين 1998 و1999، وبسبب الأزمة النفطية 1998، جددت الموازنة العامة العهد مع العجز المالي الذي مثل نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي (4%) و(0%) لسنوات 1998 و1999، على التوالي.

#### 2.2.4 الفترة من 2000 إلى 2021:

عرفت هذه الفترة تباينا كبيرا في الأداء المالي للموازنة العامة، الشكل (3-2) والملحق (3/3)، حيث اتبعت الدولة سياسة مالية تحفظية في الفترة من 2000 إلى 2008، بسبب عدم اليقين في أسعار النفط، أما في الفترة من 2009 إلى 2021 فاتبعت الدولة سياسة مالية توسعية، وذلك بسبب الاحتياطات المالية الكبيرة التي جمعتها في الفترة السابقة والتي تزامنت مع إنشاء الجزائر في إطار قانون المالية لسنة 2000، صندوقا سمي "صندوق ضبط الموارد"، والذي أسندت له مهام تعبئة فوائض الجباية البترولية -الناجمة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية- واستغلالها في الحد من المديونية العامة وتمويل عجز الخزينة العمومية. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2002، صفحة 35)

الشكل(3-2): تطور رصيد الموازنة العامة وعلاقتها بأسعار النفط للفترة (2000-2021)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق (3/3)

بالنسبة للفترة من 2000 إلى 2008، فقد سجل رصيد الموازنة العامة فائضا طيلة الفترة، فقد بلغ الفائض قيمته 400,0 مليار دج سنة 2000 (10% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، ثم انخفض بنسبة (54%) إلى قيمة 184,5 مليار دج سنة 2001 (4% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، ثم انخفض مرة أخرى بنسبة (71%) إلى قيمة 52,6 مليار دج سنة 2002 (1% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي) مقارنة بسنة 2001، يعزى هذا التراجع في قيمة الفائض إلى تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي أثرت على نمو الإيرادات العامة (2%) وذلك مقارنة سنة 2002 بالنسبة لسنة 2000، من جهة، وإلى النمو الإيجابي للنفقات العامة لنفس الفترة والذي بلغ نسبة (32%)، من جهة أخرى.

عرفت أسعار النفط بعدها عودة سريعة وحقق نمو مرتفعا ومتواصلا، وانعكست إيجابا على الإيرادات العامة، ففي سنة 2003 بلغ فائض الموازنة العامة قيمة 200,4 مليار دج (4% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، أي بنسبة نمو (281%) مقارنة بسنة 2002، استمر الفائض في التحسن وارتفع إلى قيمة أعلى بلغت 1186,8 مليار دج سنة 2006 (14% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، أي بزيادة قدرها 986,4 مليار دينار، وهذا رغم استمرار نمو النفقات العامة في التصاعد (39%).

انخفض فائض الموازنة العامة مرة أخرى في السنتين الموالتين 2007 و2008، ففي سنة 2007 ومقارنة بسنة 2006، انخفض الفائض بنسبة (51%) إلى قيمة 579,3 مليار دج (6% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، ثم انخفض مرة أخرى بنسبة (61%) إلى قيمة 935,3 مليار دج سنة 2008 (8% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي) وهذا مقارنة بسنة 2007، يرجع هذا التراجع في قيمة الفائض إلى نمو النفقات العامة (70%) والذي كان بشكل أسرع مقارنة بنمو الإيرادات العامة (40%) وهذا رغم استمرار ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

**أما في الفترة من 2009 إلى 2021**، فقد شهدت الموازنة العامة تسجيل عجوزات مالية كبيرة في أصدقتها، بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي أثرت على نسبة مساهمة إيرادات المحروقات في تغطية النفقات العامة من جهة، ومن جهة أخرى إلى النمو المستمر للنفقات العامة بسبب رغبة الدولة في مواصلة إتمامها وتمويلها لمختلف برامجها الاقتصادية التنموية، حيث سجل رصيد الموازنة العامة في سنة 2009 عجزا بلغ قيمته 570,3 مليار دج (6% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، ثم انخفض هذا العجز بنسبة (87%) وبلغ قيمة 74,0 مليار دج سنة 2010 (1% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي) مقارنة بسنة 2009، ثم انخفض أيضا بعدها هذا العجز بنسبة (14%) وبلغ قيمة 63,5 مليار دج سنة 2011 (0,5% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي) مقارنة بسنة 2010، وهذا بسبب تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية. بعدها عرف العجز عودة في ارتفاع قيمته، إذ بلغ سنة 2012 قيمة 718,8 مليار دج (4% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، ثم انتقل إلى قيمة 1257,3 مليار دج (7% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي) سنة 2014، وهذا رغم التحسن في أسعار النفط.

استمر عجز الموازنة العامة في الارتفاع وبلغ ذروته في سنة 2015 وسجل قيمة 2553,3 مليار دج (15% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، وهي أعلى نسبة سجلت خلال فترة الدراسة، أين تزامن فيها انخفاض الإيرادات العامة بسبب انخفاض أسعار النفط وكذلك استمرار نمو النفقات العامة. في سنة 2016 انخفض العجز بنسبة (14%) وسجل قيمة 2187,4 مليار دج (12% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، وذلك بسبب استقرار نمو النفقات العامة، ثم واصل هذا العجز انخفاضه وسجل قيمة 91147,7 مليار دج سنة 2018 (6% من إجمالي الناتج الداخلي)، وهذا بسبب التحسن الطفيف لأسعار النفط.

في الفترة من 2019 إلى 2021، وتحت تأثير جائحة كوفيد-19 والأزمة النفطية 2020، استمرت الموازنة العامة في ضعفها المالي، إذ سجلت في سنة 2019 عجزا ماليا بلغ 1139,7 مليار دج (6% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، ثم ارتفع في سنة 2020 إلى قيمة 1261,9 مليار دج (7% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، أي بنسبة (11%)، ثم قفز إلى قيمة قصوى سنة 2021 وبلغ 3310,8 مليار دج (17% نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي)، أي بنسبة (162%).

## 5. خاتمة:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- ترتبط إيرادات الموازنة العامة ارتباطا شديدا بأسعار النفط غير المستقرة في الأسواق العالمية، ويتجسد ذلك في نسبة مساهمة الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة، والتي تعكس ضآلة مساهمة الموارد العادية، مما يعني ضعف هيكل الإيرادات العامة.
- تمثل نفقات التسيير المساهم الأكبر في إجمالي النفقات العامة وهذا مقارنة بنفقات التجهيز، وأن تغطية كليهما يعتمد بالدرجة الأساس على عائدات الجباية البترولية التي تمثل المصدر الأساسي في تكوين الإيرادات العامة، مما يعني أن نمو النفقات العامة مرهون بنمو الإيرادات العامة.
- شهدت الموازنة العامة تسجيلها لعجوزات مالية كثيرة بسبب عجز الجزائر عن تقليص الإنفاق العام وهذا رغم انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية في مرات عديدة، والذي أثر على إيرادات الجباية البترولية.

- ضعف هيكل الإيرادات العامة وعدم ترشيد النفقات العامة، جعل الموازنة العامة تعرف هشاشة مالية كبيرة، كما جعلها عرضة للصدمات الخارجية (خاصة تقلبات أسعار النفط) وللتحولات الداخلية.
- انطلاقا من النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة يمكن اقتراح التوصيات التالية:
- ضرورة إتباع خطة شاملة ومحكمة وفعالة أثناء إعداد الموازنة العامة، وذلك من خلال التقدير الجيد للنفقات والإيرادات والذي يكون مبنيا على أسس علمية صحيحة ونتائج سليمة وواقعية، تعكس حقيقة الأهداف المرجوة من تنفيذ الموازنة العامة؛
- عصرنة الموازنة العامة من خلال الانتقال من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء، باعتبار أن هذه الأخيرة تمثل أحد الآليات الحديثة في المالية العامة، وذلك بنقل الاهتمام بالوسائل والاعتمادات إلى التركيز على النتائج والأهداف وهذا باعتماد مؤشرات قياس الأداء التي تهدف إلى تحقيق الشفافية وتطبيق المساءلة وفق أسس موضوعية؛
- تطبيق سياسة ترشيد النفقات العامة وذلك بما يتناسب مع الإيرادات العامة، باعتبارها وسيلة تسمح برفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة في ظل غياب وضعف مصادر الدخل، بسبب قلة التنوع الاقتصادي؛
- إعادة النظر في كفاءات تسيير سياسة الدعم المالي وذلك بالتركيز على توجيه الدعم إلى الفئات ذات الدخل الضعيف والمتوسط، وكذلك إلى القطاعات والمنشآت المنتجة والتي تساهم فعلا في تقديم قيمة مضافة للناتج المحلي؛
- تنوع مصادر الدخل الوطني وذلك بتنشيط القطاعات الاقتصادية (الصناعية والفلاحية والخدماتية)، خارج قطاع المحروقات، حتى تتمكن من رفع قدرتها على المساهمة في إجمالي الناتج المحلي، وبالتالي مساندة قطاع المحروقات على مواجهة الآثار السلبية التي تعكسها تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية؛
- تحسين مساهمة الجباية العادية في إجمالي الإيرادات العامة وذلك بإعادة النظر في القوانين والوسائل التي تستخدم في عملية التحصيل الضريبي وكذلك تفادي الطرق التقليدية التي أصبحت غير فعالة في وقتنا المعاصر، خاصة مع تفاقم ظاهر الغش والتهرب الضريبي، ومن بين الآليات المتبعة حديثا، التحصيل الضريبي الإلكتروني باستخدام وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

## 6. المراجع:

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (13 فبراير، 2002). القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 يونيو 2000 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000. (11).
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (13 يناير، 1988). القانون رقم 88-05 المؤرخ في 12 يناير 1988 المعدل والمتمم للقانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية. (02).
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (30 ديسمبر، 2021). قانون رقم 21-16 مؤرخ في 30 ديسمبر 2021 يتضمن قانون المالية لسنة 2022. (100).
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (10 يوليو، 1984). قانون رقم 84-17 مؤرخ في 7 يوليو 1984 يتعلق بقوانين المالية. (28).
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (3 يناير، 1990). قانون رقم 89-24 مؤرخ في 31 ديسمبر 1989، يعدل ويتمم القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 يوليو 1984 المعدل والمتمم، المتعلق بقوانين المالية. (1).
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (15 غشت، 1990). قانون رقم 90-21 مؤرخ في 15 غشت 1990 يتعلق بالحاسبة العمومية. (35).
- الطاهر شليحي، و زروق بن موفق. (ديسمبر، 2019). توجهات السياسة المالية في الجزائر على ضوء المخططات التنموية خلال الفترة (2010-2014). مجلة نور للدراسات الاقتصادية، 5 (2)، الصفحات 97-110.
- المديرية العامة للميزانية. (2022). (وزارة المالية للجمهورية الجزائرية) تاريخ الاسترداد 04 28، 2022، من [www.mf.gov.dz](http://www.mf.gov.dz)

- بن محمد هدى. (2020). عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، 2 (5)، الصفحات 35-67.
- خوري راني. (نيسان، 2013). الموازنة العامة. عمان، الأردن: منتدى الاستراتيجيات الأردني.
- ديبش أحمد، و أوكيل نسيم. (2014). الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاقتصاد المخطط. مجلة بحوث اقتصادية عربية ، 21 (65)، الصفحات 157-172.
- رانيا محمود عمارة. (2015). المالية العامة-الإيرادات العامة، (الإصدار الطبعة الأولى). مصر: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.
- سوزي عدلي ناشد. (2008). أساسيات المالية العامة (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
- عباس محمد نصر الله. (2015). المالية العامة والموازنة العامة (الإصدار طبعة أولى). مكتبة زين الحقوقية والأدبية ش،م،م للنشر والتوزيع.
- فليح حسن خلف. (2008). المالية العامة (الإصدار الطبعة الأولى). إربد، الأردن: عالم الكتب للنشر و التوزيع.
- لحسن دردوري، و الأخضر لقلبي. (سبتمبر، 2017). الموازنة العامة في التشريع الجزائري. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، 2 (7)، الصفحات 637-655.
- محمد أحمد الكايد. (2010). الإدارة المالية و الدولية التحليل المالي الاقتصادي، (الإصدار الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.
- محمد شاكر عصفور. (2011). أصول الموازنة العامة (الإصدار طبعة ثالثة). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- محمد عباس محززي. (2005). إقتصاديات المالية العامة (الإصدار الطبعة الثانية). بن عكنون، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- محالدي يحيى. (2022). برامج الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على الحد من ظاهرة الفقر. Revue Algérienne d'Economie et gestion ، 16 (01)، الصفحات 61-79.
- مراد ناصر. (2010). الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية ، 47 (2)، الصفحات 133-156.
- نايلي محمد، و نجوش صبيحة. (2020). تقييم المخططات الخماسية للتنمية في الجزائر 2001-2014. مجلة آفاق علمية ، 12 (1)، الصفحات 629-650.
- وزارة المالية. (2022). دليل الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2022. عمان.
- Longatte, J., Vanhove, P., & Viprey, C. (2002). *Economie Générale* (éd. 3 édition). Paris, France: DUNOD.
- World Bank Group. (2021, Spring). *Algeria-Economic Monitor: Accelerating Reforms to Protect the Algerian Economy*. Retrieved Juille 01, 2022, from [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)

7. الملاحق:

الملحق (1/3): تطور الإيرادات العامة وعلاقتها بأسعار النفط للفترة (2021-1970)

السنوات	سعر النفط (دولار للبرميل)	مليار دج			نسبة نمو الإيرادات العامة (%)	نسبة (***) إلى إجمالي الناتج الداخلي (%)	نسبة (**) إلى إجمالي الإيرادات العامة (%)	نسبة (*) إلى إجمالي الإيرادات العامة (%)
		الموارد العادية (*)	الحماية البترولية (**)	إجمالي الإيرادات العامة (***)				
1970	1,67	4,956	1,350	6,306	26	21	79	
1971	2,03	5,271	1,648	6,919	10	24	76	
1972	2,09	5,900	3,278	9,178	33	36	64	
1973	3,05	6,953	4,114	11,067	21	37	63	
1974	10,73	10,039	13,399	23,438	112	57	43	
1975	10,73	11,591	13,462	25,053	7	54	46	
1976	11,51	11,978	14,237	26,215	5	54	46	
1977	12,39	15,460	18,019	33,479	28	54	46	
1978	12,70	19,417	17,365	36,782	10	47	53	
1979	17,25	19,913	26,516	46,429	26	57	43	
1980	28,64	21,936	37,658	59,594	28	63	37	
1981	32,51	28,430	50,954	79,384	33	64	36	
1982	32,38	32,788	41,458	74,246	-6	56	44	
1983	29,04	42,933	37,711	80,644	9	47	53	
1984	28,20	57,524	43,841	101,365	26	43	57	
1985	27,01	59,064	46,786	105,850	4	44	56	
1986	13,53	68,251	21,439	89,690	-15	24	76	
1987	17,73	72,505	20,479	92,984	4	22	78	
1988	14,24	69,400	24,100	93,500	1	26	74	
1989	17,31	70,900	45,500	116,400	24	39	61	
1990	22,26	76,300	76,200	152,500	31	50	50	
1991	18,62	87,400	161,500	248,900	63	65	35	
1992	18,44	118,064	193,800	311,864	25	62	38	
1993	16,33	134,731	179,218	313,949	1	57	43	
1994	15,53	255,005	222,176	477,181	52	47	53	
1995	16,86	275,583	336,148	611,731	28	55	45	
1996	20,29	329,160	495,997	825,157	35	60	40	
1997	18,68	361,903	564,765	926,668	12	61	39	
1998	12,28	395,955	378,556	774,511	-16	49	51	
1999	17,47	390,375	560,121	950,496	23	59	41	
2000	27,60	364,9	1 213,2	1 578,1	66	77	23	
2001	23,12	504,1	1 001,4	1 505,5	-5	67	33	
2002	24,36	595,3	1 007,9	1 603,2	6	63	37	
2003	28,10	616,6	1 350,0	1 966,6	23	69	31	
2004	36,05	659,0	1 570,7	2 229,7	13	70	30	
2005	50,64	729,9	2 352,7	3 082,6	38	76	24	
2006	61,08	840,8	2 799,0	3 639,8	18	77	23	
2007	69,08	891,0	2 796,8	3 687,8	1	76	24	
2008	94,45	1 022,4	4 088,6	5 111,0	39	80	20	
2009	61,06	1 263,3	2 412,7	3 676,0	-28	66	34	
2010	77,45	1 487,9	2 905,0	4 392,9	20	66	34	
2011	107,46	1 810,4	3 979,7	5 790,1	32	69	31	
2012	109,45	2 155,0	4 184,3	6 339,3	9	66	34	
2013	105,87	2 262,8	3 678,1	5 940,9	-6	62	38	
2014	96,26	2 350,0	3 388,4	5 738,4	-3	59	41	
2015	49,49	2 729,5	2 373,5	5 103,0	-11	47	53	
2016	40,76	3 329,0	1 781,1	5 110,1	0	35	65	
2017	52,43	3 870,9	2 177,0	6 047,9	18	36	64	
2018	69,78	3 864,3	2 887,1	6 751,4	12	43	57	
2019	64,04	3 933,1	2 668,5	6 601,6	-2	40	60	
2020	41,47	3 719,4	1 921,6	5 641,0	-15	34	66	
2021	69,72	3 404,8	1 927,1	5 331,8	-5	36	64	

Source: OPEC Publications, Annual Statistical Bulletin 2008, 2010/2011, 2015, 2020, 2021.

-Office National des Statistiques, Rétrospective Statistique 1970-2011.

- Banque d'Algérie, Rapport Annual 2004, 2008, 2013, 2018, 2021.

الملحق (2/3): تطور النفقات العامة وعلاقتها بأسعار النفط للفترة (2021-1970)

نسبة نمو النفقات العامة (%)	نسبة (***) إلى إجمالي الناتج الداخلي (%)	نسبة (**) إلى إجمالي النفقات العامة (%)	نسبة (*) إلى إجمالي النفقات العامة (%)	مليار دج			سعر النفط (دولار للبرميل)	السنوات
				إجمالي النفقات العامة (***)	نفقات التجهيز (**)	نفقات التسيير (*)		
-	24	28	72	5,876	1,623	4,253	1,67	1970
18	28	32	68	6,941	2,254	4,687	2,03	1971
18	27	35	65	8,197	2,832	5,365	2,09	1972
22	29	37	63	9,989	3,719	6,270	3,05	1973
34	24	30	70	13,408	4,002	9,406	10,73	1974
42	31	28	72	19,068	5,412	13,656	10,73	1975
6	27	35	65	20,118	6,948	13,170	11,51	1976
27	29	40	60	25,473	10,191	15,282	12,39	1977
18	29	42	58	30,106	12,531	17,575	12,70	1978
11	26	40	60	33,515	13,425	20,090	17,25	1979
31	27	39	61	44,016	17,227	26,789	28,64	1980
31	30	41	59	57,655	23,450	34,205	32,51	1981
26	35	48	52	72,445	34,449	37,996	32,38	1982
17	36	48	52	84,825	40,434	44,391	29,04	1983
8	35	45	55	91,598	41,326	50,272	28,20	1984
9	34	45	55	99,841	45,181	54,660	27,01	1985
2	34	40	60	101,817	40,663	61,154	13,53	1986
2	33	39	61	103,977	40,216	63,761	17,73	1987
15	34	36	64	119,700	43,500	76,200	14,24	1988
4	29	36	64	124,500	44,300	80,200	17,31	1989
10	25	35	65	136,500	47,700	88,800	22,26	1990
55	25	27	73	212,100	58,300	153,800	18,62	1991
98	39	34	66	420,131	144,000	276,131	18,44	1992
13	40	39	61	476,627	185,210	291,417	16,33	1993
19	38	42	58	566,329	235,926	330,403	15,53	1994
34	38	38	62	759,617	285,923	473,694	16,86	1995
-5	28	24	76	724,609	174,013	550,596	20,29	1996
17	30	24	76	845,196	201,641	643,555	18,68	1997
4	31	24	76	875,739	211,884	663,855	12,28	1998
10	30	19	81	961,682	186,987	774,695	17,47	1999
23	29	29	71	1 178,1	339,2	838,9	27,60	2000
12	31	40	60	1 321,0	522,4	798,6	23,12	2001
17	34	37	63	1 550,6	575,0	975,6	24,36	2002
14	34	36	64	1 766,2	628,1	1 138,1	28,10	2003
7	31	34	66	1 891,8	640,7	1 251,1	36,05	2004
8	27	39	61	2 052,0	806,9	1 245,1	50,64	2005
20	29	41	59	2 453,0	1 015,1	1 437,9	61,08	2006
27	33	46	54	3 108,5	1 434,6	1 673,9	69,08	2007
34	38	47	53	4 175,7	1 948,4	2 227,3	94,45	2008
2	42	46	54	4 246,3	1 946,3	2 300,0	61,06	2009
5	37	40	60	4 466,9	1 807,9	2 659,0	77,45	2010
31	40	34	66	5 853,6	1 974,4	3 879,2	107,46	2011
21	44	32	68	7 058,1	2 275,5	4 782,6	109,45	2012
-14	37	31	68	6 092,1	1 892,6	4 131,5	105,87	2013
15	41	36	64	6 995,7	2 501,4	4 494,3	96,26	2014
9	46	40	60	7 656,3	3 039,3	4 617,0	49,49	2015
-5	42	38	63	7 297,5	2 792,2	4 591,4	40,76	2016
0	39	36	64	7 282,7	2 605,4	4 677,2	52,43	2017
8	39	41	59	7 899,1	3 228,8	4 648,3	69,78	2018
-2	38	37	63	7 741,3	2 846,1	4 895,2	64,04	2019
-11	38	27	73	6 902,9	1 893,5	5 009,3	41,47	2020
25	45	34	66	8 642,7	2 978,2	5 664,5	69,72	2021

Source: OPEC Publications, Annual Statistical Bulletin 2008, 2010/2011, 2015, 2020, 2021.

-Office National des Statistiques, Rétrospective Statistique 1970-2011.

- Banque d'Algérie, Rapport Annual 2004, 2008, 2013, 2018, 2021.

الملحق (3/3): تطور رصيد الموازنة العامة وعلاقتها بأسعار النفط للفترة (2021-1970)

نسبة رصيد الموازنة العامة إلى إجمالي الناتج الداخلي (%)	مليون دج			سعر النفط (دولار للبرميل)	السنوات
	رصيد الموازنة العامة	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة		
2	0,430	6,306	5,876	1,67	1970
0	-0,022	6,919	6,941	2,03	1971
3	0,981	9,178	8,197	2,09	1972
3	1,078	11,067	9,989	3,05	1973
18	10,030	23,438	13,408	10,73	1974
10	5,985	25,053	19,068	10,73	1975
8	6,097	26,215	20,118	11,51	1976
9	8,006	33,479	25,473	12,39	1977
6	6,676	36,782	30,106	12,70	1978
10	12,914	46,429	33,515	17,25	1979
10	15,578	59,594	44,016	28,64	1980
11	21,729	79,384	57,655	32,51	1981
1	1,801	74,246	72,445	32,38	1982
2	-4,181	80,644	84,825	29,04	1983
4	9,767	101,365	91,598	28,20	1984
2	6,009	105,850	99,841	27,01	1985
4	-12,127	89,690	101,817	13,53	1986
4	-10,993	92,984	103,977	17,73	1987
8	-26,200	93,500	119,700	14,24	1988
2	-8,100	116,400	124,500	17,31	1989
3	16,000	152,500	136,500	22,26	1990
4	36,800	248,900	212,100	18,62	1991
10	-108,267	311,864	420,131	18,44	1992
14	-162,678	313,949	476,627	16,33	1993
6	-89,148	477,181	566,329	15,53	1994
7	-147,886	611,731	759,617	16,86	1995
4	100,548	825,157	724,609	20,29	1996
3	81,472	926,668	845,196	18,68	1997
4	-101,228	774,511	875,739	12,28	1998
0	-11,186	950,496	961,682	17,47	1999
10	400,0	1 578,1	1 178,1	27,60	2000
4	184,5	1 505,5	1 321,0	23,12	2001
1	52,6	1 603,2	1 550,6	24,36	2002
4	200,4	1 966,6	1 766,2	28,10	2003
5	337,9	2 229,7	1 891,8	36,05	2004
14	1 030,6	3 082,6	2 052,0	50,64	2005
14	1 186,8	3 639,8	2 453,0	61,08	2006
6	579,3	3 687,8	3 108,5	69,08	2007
8	935,3	5 111,0	4 175,7	94,45	2008
-6	-570,3	3 676,0	4 246,3	61,06	2009
-1	-74,0	4 392,9	4 466,9	77,45	2010
0	-63,5	5 790,1	5 853,6	107,46	2011
-4	-718,8	6 339,3	7 058,1	109,45	2012
-1	-151,2	5 940,9	6 092,1	105,87	2013
-7	-1 257,3	5 738,4	6 995,7	96,26	2014
-15	-2 553,3	5 103,0	7 656,3	49,49	2015
-12	-2 187,4	5 110,1	7 297,5	40,76	2016
-7	-1 234,8	6 047,9	7 282,7	52,43	2017
-6	-1 147,7	6 751,4	7 899,1	69,78	2018
-6	-1 139,7	6 601,6	7 741,3	64,04	2019
-7	-1 261,9	5 641,0	6 902,9	41,47	2020
-17	-3 310,8	5 331,8	8 642,7	69,72	2021

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الملحق (1/3) والملحق (2/3)